March 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مصائد الأسماك

الدورة الثلاثون

روما، إيطاليا، 9–13 يوليو/تموز 2012

آخر المستجدات على صعيد الخطوط التوجيهية الدولية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم

الموجز

رحّبت لجنة مصائد الأسماك، في دورتها التاسعة والعشرين، بالاستنتاجات والتوصيات التي تمخّضت عن عملية مكثفة من المشاورات مع أصحاب الشأن، وصادقت على وضع صكّ دولي جديد بشأن مصائد الأسماك الصغيرة الحجم بشكل خطوط توجيهية دولية ("الخطوط التوجيهية"). وتفيد هذه الوثيقة عن نتائج العمليات التشاوريّة التي جرت منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، وبخاصة حلقات العمل الإقليمية والوطنية للتقدم في العمل على صعيد الخطوط التوجيهية. وتقترح أيضاً السبيل للمضي قدماً في مجال وضع الخطوط التوجيهية وتنفيذها.

يُرجى من اللجنة أن:

- تحيط علماً بالخطوات المتخذة حتى الآن في عملية وضع الخطوط التوجيهية، وتقديم المشورة بشأن مشاورات إضافية، وسير عملية المفاوضات الرسمية وتمويلها؛
- تقدّم المشورة بشأن سبل إشراك منظمات المجتمع المدني في المشاورات الفنية الحكومية الدولية المزمع إجراؤها، مع الأخذ في الاعتبار الممارسات في لجنة الأمن الغذائي التي جرى إصلاحها، كما طُبِّقت في المفاوضات الأخيرة حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية– الحيازة)؛

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- تقدّم توصية بشأن كيفية تيسير تنفيذ الخطوط التوجيهية في المستقبل من خلال وضع استراتيجيات محدّدة للتنفيذ على مستويات مختلفة، وتعبئة الموارد من خارج الميزانية؛
- تقترح أنشطة أخرى يتعين على منظمة الفاو وشركائها في التنمية القيام بها في ما يخص ضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم.

مقدمة

1- رحّبت لجنة مصائد الأسماك، في دورتها التاسعة والعشرين، بالاستنتاجات والتوصيات التي تمخّضت عن عملية مكثفة من المشاورات مع أصحاب الشأن، وصادقت على وضع خطوط توجيهية دولية بشأن مصائد الأسماك الصغيرة الحجم. ويتعيّن عليها أن تتطرّق إلى مصائد الأسماك الداخلية والبحرية، وأن تركّز على حاجات البلدان النامية، وأن تستند إلى الصكوك القائمة ذات الصلة، وأن تكمّل مدونة السلوك للصيد الرشيد.

2- وكذلك وافقت اللجنة على وضع وتنفيذ برنامج للمساعدة العالمية لدعم عملية وضع الخطوط التوجيهية وتنفيذها. وبصورة خاصة، سوف يتضمن هذا البرنامج أحكاماً تتعلق بما يلي (1) وضع الصك، بما في ذلك استشارة أصحاب الشأن والخبراء ومساهماتهم، و(2) الدعم المباشر للمصائد الصغيرة الحجم تماشياً مع مبادئ الخطوط التوجيهية ومضامينها. وسيقوم البرنامج على المكونات ذات الصلة، كما يجري وصفها في الوثيقة[1] COFI/2011/8، ويبني على نتائج الاستشارات العالمية والإقليمية.

3- واستفادت المشاورات والأنشطة ذات الصلة لتطوير القدرات من دعم كيانات وبرامج مختلفة. وهي تشمل المكوّنات ذات الصلة بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق في برنامج منظمة الفاو من خارج الميزانية بشأن مصائد أسماك وتربية الأحياء المائية للحدّ من الفقر وتوفير الأمن الغذائي الموَّل من آلية دعم البرامج المتعددة الشركاء، والبرنامج الإقليمي لسبل معيشة الصيادين لجنوب وجنوب شرق آسيا الموَّل من قبل حكومة إسبانيا، وتمويل مخصّص لعملية المشاورات بشأن الخطوط التوجيهية من جانب الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ومشروع يوسو لحكومة جمهورية كوريا الشعبية، والمشاركان في تنظيم المشاورات الإقليمية، ولاسيما سلطنة عمان ومجموعة جنوب المحيط الهادي، وحكومتا كمبوديا وملاوي لعمليات تشاوريّة وطنية معمّقة. وتتلقى آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في منظمة الأغذية والزراعة التمويل من هولندا والسويد.

باتجاه وضع خطوط توجيهية دولية بشأن مصائد الأسماك الصغيرة الحجم.

4- لقد خصّصت منظمة الفاو صفحات شبكية[2] (بالإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية، والعربية) تعطي لمحة تاريخية عن الخطوط التوجيهية، وغايتها، وعملية وضعها المقتَرَحة. وكذلك، ترد في هذه الصفحات الشبكية وصلات للوثائق ذات الصلة.

[1] الممارسات الجيدة في مجال حوكمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق: تقاسم الخبرات والدروس المستخلصة من الصيد الرشيد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

[2] http://www.fao.org/fishery/ssf/guidelines/en

5- وفي يونيو/تموز 2011، نشرت منظمة الفاو وثيقة نقاش بعنوان "باتجاه خطوط توجيهية طوعية لضمان استدامة المصائد الصغيرة الحجم"، لتعزيز المشاورات ونتائج المناقشات حتى الآن، وهي تشكل وثيقة مرجعية يمكن استخدامها كمدخلات في المشاورات المستمرة، وفي عملية وضع الخطوط التوجيهية بما يتماشى مع توصيات لجنة مصائد الأسماك. وتوفّر هذه الوثيقة بعض الاعتبارات العامة، كما تشير إلى التغطية الموضوعية الممكنة في الخطوط التوجيهية. وتصف بشكل موجز المحتوى المقصود تضمينه في كل مجال موضوعي، وتقترح عناصر يجب النظر فيها في النص، وتوفّر تعليقات، ومعلومات، ومصادر، وأفكار إضافية من شأنها أن تساعد في عملية وضع مسودة نص الخطوط التوجيهية.

6- وشدّدت العملية التي أفضت إلى اتخاذ قرار بوضع الخطوط التوجيهية على أن أي عملية تشاورية ذات الصلة يجب أن تكون تشاركية، بحيث تشارك فيها الحكومات، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وصغار الصيادين، والعاملين في مجال الصيد ومجتمعاتهم. ويضمن هذا النهج الشامل أن تعكس الخطوط التوجيهية رؤية مشتركة، وأن تضمّ القضايا ذات الصلة لأصحاب الشأن.

7- ويتعين على الخطوط التوجيهية أن تيسّر عملية تمكين أصحاب الشأن وتعبئتهم، لتشجيع التغيير باتجاه ضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم من خلال تحسين الحوكمة والتنمية. وتحتاج هذه العملية إلى محفّزات قوية، وإلى متابعة من أجل دعم التغيير الدائم والفعال. وإن دور المجتمعات، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب الشأن الآخرين ذات الصلة في تعزيز هذه الجهود وتوجيهها، هو دور مهم جداً.

المشاورات التي وجّهتها منظمات المجتمع المدني

8- وتحظى عملية وضع الخطوط التوجيهية بدعم كامل من الصيادين والعاملين في مجال الصيد في جميع أنحاء العالم، والذين عبّروا عن تعهّدهم والتزامهم من خلال منظمات المجتمع المدني في بلدانهم، بما فيها التجمع الدولي لدعم العاملين في مصائد الأسماك، والمنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك، والمنتدى العالمي للعاملين في مصائد الأسماك، وبدعم من هيئة التخطيط الدولية المعنية بالسيادة الغذائية.

9- وبمساعدة تمويل من خارج الميزانية، دعمت منظمة الفاو بصورة ناشطة المشاورات مع أصحاب الشأن التي أجرتها منظمات المجتمع المدني بشأن الخطوط التوجيهية. وبين سبتمبر/أيلول 2011 ومارس/آذار 2012، عقدت منظمات المجتمع المدني اثنتي عشر مشاورة على الصعيد الوطني[3]، ومشاورة إقليمية واحدة في غرب أفريقيا[4]. وقد أعدّ

[3] البرازيل، وكوستاريكا، والسلفادور، وهوندوراس، والهند، ونيكاراغوا، وبنما، وباكستان، وأفريقيا الجنوبية، وسريلانكا، وأوغندا، وتايلندا.

[4] نُظّم حدثان ذات الصلة: (1) اليوم العالمي لمصائد الأسماك– حلقة العمل الأفريقية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، وقد استضافها ونظّمها الاتحاد الأفريقي لمنظمات مصائد الأسماك المهنية التقليدية، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصائد الأسماك، ومبور، والسنغال، والاتحاد من أجل تعزيز الصيد الرشيد، وائتلاف التجمعات الاقتصادية لمركز الصيد في مبور؛ (2) حلقة عمل حول الشفافية في قطاع مصائد الأسماك البحرية

تكتل منظمات المجتمع المدني تقريراً موجزاً عن نتائج هذه الاجتماعات لإعلام الوفود المشاركة في لجنة مصائد الأسماك، كما أن تقارير وتوصيات صادرة عن حلقة العمل الفردية متاحة لهم على الإنترنت[5].

10- وساهمت مشاورات منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بصورة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم على الصعيد الوطني، وفي تعزيز منظمات مصائد الأسماك الصغيرة الحجم، ما سوف يسهّل تنفيذ الخطوط التوجيهية. وتمثّلت في هذه الاجتماعات الأقسام المشتركة بين قطاعات مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، التي غالباً ما تختلف عن بعضها، والتي تغطي المصائد البحرية والداخلية على السواء، ممّا عزّز أيضاً التواصل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. وأقرّت المشاورات بأهمية الخطوط التوجيهية، وبضرورة أن يمارس أصحاب الشأن كافة الضغوطات على مؤسسات الدولة على جميع الأصعدة، لبناء الإرادة السياسية من أجل اعتمادها وتنفيذها. وبعض القضايا المهمة التي أُثيرَت في المشاورات شملت ما يلي:

- ثمة إقرار بالتحديات الكبيرة التي تواجه مصائد الأسماك الصغيرة الحجم على صعيد إدارة الموارد، وبالعلاقة الوثيقة بين التنوّع البيولوجي وصون النظام البيئي، والصحة وسبل معيشة مجتمعات الصيد الحرفي؛
- ضرورة تحسين حوكمة مصائد الأسماك، ودعم إنشاء وتعزيز رابطات العمال في مجال الصيد التي تمثل المجتمعات المحلية والمجموعات في عمليات صنع القرار؛
- الحاجة إلى الدفاع عن مناطق الصيد الحرفية حصراً لضمان حقوق مجتمعات الصيادين في الأرض لغاية السكن، والأنشطة ذات الصلة بمصائد الأسماك، وبصورة عامة لحماية الحقوق الجماعية العرفية؛
- وبصورة عامة، ضرورة أن تُمنح مجتمعات الصيادين حقوقاً أكبر لإدارة الموارد، بما فيها في الحدائق والمحميات الطبيعية. وثمة حاجة إلى تحسين الوصول إلى المعلومات بشأن الحقوق المرعية التي تؤمن الحماية لمجتمعات الصيادين، وكذلك الوصول إلى المؤسسات ذات الصلة، وبصورة خاصة النظم القانونية. وتعتمد حقوق الوصول إلى الموارد إلى حد كبير على المعارف، وعلى القدرة على استخدام الصكوك القانونية ذات الصلة. وكان موضوع مشاركة الصيادين في البحوث، واستخدام المعارف التقليدية، بما يرفع مستوى الشفافية والشرعية في العمليات، من بين الموضوعات التي تكرّرت إثارتها في المناقشات؛
- ضرورة منع استخدام أساليب الصيد غير الانتقائية، وحصرها في المناطق البعيدة عن الشاطئ، وإلغاء الممارسات المدمّرة إلغاءً تاماً. ولتلافي استمرار تراكم قدرات الصيد الزائدة عن الحاجة، ينبغي تنظيم بناء أنواع صناعية جديدة من السفن (مثل الشباك الجرّافة ومراكب الجر)؛
- اعتُبِر قطاع ما بعد الصيد ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى أمن سبل المعيشة، وخاصة للنساء، كما ينبغي أن يحظى تسويق الأسماك بعناية أكبر. ويجب أن تسود ظروف العمل اللائقة والأجور العادلة في صناعة التجهيز؛

الأفريقية بتنظيم من CAOPA، والتجمع الدولي للعاملين في مصايد الأسماك، والجمعية السويدية لصون الطبيعة، Transparent Sea (منظمة غير حكومية)، والبرنامج الإقليمي لصون البحار والسواحل في غرب أفريقيا، وإدارة تنمية الكنائس.

[5] https://sites.google.com/site/smallscalefisheries/

- ضرورة تنظيم الصناعات التي تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي الساحلي، وعلى سبل معيشة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم، بما في ذلك تربية الأحياء المائية الساحلية؛
- ينبغي معالجة التهديدات المتزايدة الناشئة عن أنشطة غير مشروعة تؤثر على مجتمعات الصيادين الصغار على نحو طارئ؛
- تبرز الحاجة إلى نظم قانونية ملائمة– تعكس الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، وإلى وصول الصيادين الصغار والعاملين في مجال الصيد إلى العدالة. ويجب أيضاً حماية المبلّغين عن انتهاكات حقوق الإنسان؛
- ومن المهم تأمين الضمان الاجتماعي (المنافع الصحية والتقاعدية)، والحاجات الأساسية من قبيل المياه، والتعليم، والصحة بما فيه خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، من أجل ضمان صحة مجتمعات الصيادين؛
- ولرفع مستوى الوعي وتيسير التنفيذ، يتعيّن ترجمة الخطوط التوجيهية إلى اللغات الوطنية والمحلية ونشرها على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، يجب إشراك مجتمعات الصيادين في عمليات الرصد والاستعراض المنتظمة لتنفيذ الخطوط التوجيهية.

المشاورات التي توجهها الحكومة

11– تعاونت منظمة الفاو مع إدارة مصائد الأسماك في كمبوديا، ووزارة الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، في عمليات تقييم تشاركية لمصائد المجتمع المحلي في كمبوديا. ومنذ عام 2000، أعادت كمبوديا تخصيص خمسين في المائة من منطقة الصيد ذات ملكية فردية في بحيرة تونلي ساب لصالح مراكز مصائد المجتمع المحلي. وأدى هذا الأمر إلى "تصغير حجم" متعمد لمصائد الأسماك، ما جعلها تركّز على نحو أكبر على المجتمع المحلي. وبدعم من منظمة الفاو وأطراف أخرى، اتخذت إدارة مصائد الأسماك خطوات لمساعدة المجتمعات المحلية في جهودها الجماعية لتكون لها الرقابة على موارد مصائد السماك وموارد طبيعية أخرى، وهو ترتيب للإدارة المشتركة يتيح لمجتمعات الصيادين المشاركة في إدارة مصائد الأسماك.

12– وكان الهدف من هذه المشاورات المعمّقة مع المجتمعات المحلية، والتي شملت أكثر من عشرة في المائة من مصائد المجتمع المحلي تقييم مكانة أعضائها وآرائهم بشأن عمل هذه المصائد، وإعطاء التوجيهات بشأن إجراءات مستقبلية تقوم بها مصائد المجتمع المحلي، والمساهمة في عملية وضع الخطوط التوجيهية لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق. وقد ساعدت الترتيبات الخاصة بمصائد المجتمع المحلي على بناء الثقة وتعزيز التعاون بين سكان القرى. وكذلك، شكّلت تنمية القدرات البشرية، بما في ذلك التدريب على القيادة، عاملاً أساسياً في نجاح مصائد المجتمع المحلي إذ وسّعت نطاق المشاركة، وعزّزت المهارات لتحسين سبل المعيشة وإدارة مصائد الأسماك.

13– وفي إطار عملية التشاور في كمبوديا، تمّ التطرّق إلى قضايا متصلة بعمل الأطفال وكيفية معالجتها. والإجراءات الملموسة التي يجب اتخاذها لتناول مسألة عمل الأطفال في مصائد الأسماك الصغيرة الحجم تشمل رفع مستوى الوعي

على نطاق واسع عبر حملات إعلامية، وتشكيل فرق من المجتمع المحلي تكون مسؤولة عن قضايا عمل الأطفال، وتحسين قاعدة المعارف بشأن قضايا عمل الأطفال في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء البحرية.

14- وقت إعداد هذه الوثيقة، كانت التحضيرات جارية لإجراء مناقشات معمَّقة مماثلة على صعيد المجتمع المحلي، وعلى الصعيد الوطني في ملاوي، حيث أُجري تحليل مؤسسي لقطاع مصائد الأسماك عام 2011. وسوف تُستَخدَم نتائج هذا التحليل في عملية المشاورات الوطنية المكثفة بشأن الخطوط التوجيهية لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق التي سوف تبدأ في أبريل/نيسان 2012. وسوف تسبقها مرحلة تنمية القدرات.

15- ونظّمت منظمة الفاو مشاورات إقليمية لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مارس/آذار 2012، ولإقليم المحيط الهادي في يونيو/حزيران 2012. وقامت سلطنة عمان بالتشارك مع أمانة جماعة المحيط الهادي باستضافة وتنظيم هذه المشاورات. وأُتيحت تقارير هذه المشاورات للوفود.

16- وكذلك، انتهزت منظمة الفاو الفرصة التي وفّرها العديد من الأحداث الوطنية والإقليمية لرفع مستوى الوعي بشأن عملية وضع الخطوط التوجيهية، وتلقي معلومات راجعة من مجموعة واسعة من أصحاب الشأن. وشملت هذه الأحداث حلقات عمل وطنية عن مصائد الأسماك الحرفية في المغرب وتونس، ومؤتمرات وحلقات عمل على الصعيد الإقليمي كالتي تعقدها مثلاً رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا (ASEAN-SEAFDEC)[6]، ومنظمة الفاو والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (FAO-NEPAD)[7]، ومنظمة الأغذية والزراعة[8].

17- وفي حين أن الحالة والظروف تختلف نوعاً ما في أقاليم وبلدان مختلفة، توجد نقاط مشتركة عديدة بين النتائج التي تخلص إليها هذه الأحداث المتنوعة. وتمّت الإشارة إلى النقاط التالية، من بين أمور أخرى:

- من المهم رفع مستوى الوعي بالنسبة إلى قطاع مصائد الأسماك الصغيرة النطاق بشكل عام، وبشأن الخطوط التوجيهية بشكل خاص. ويجب ترسيخ الخطوط التوجيهية على جميع المستويات والأصعدة، كما ينبغي تعزيز الإرادة والالتزام على الصعيد السياسي؛
- تنقص بصورة عامة البيانات والمعلومات، وهو ما يزيد من صعوبة رفع مستوى الوعي. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى بذل جهود لسدّ هذه الفجوة، ولضمان أن تعكس البيانات على نحو دقيق أهمية مصائد الأسماك الصغيرة النطاق.

[6] مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا بشأن مصائد الأسماك المستدامة للأمن الغذائي حتى عام 2020.

[7] اجتماع مشاورة أصحاب الشأن حول البرنامج لدعم تنفيذ استراتيجية منظمة الفاو لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

[8] حلقة عمل المنظمة حول مداونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في منطقة البحر الكاريبي.

18- ويشكّل التطوير التنظيمي والقدرات عاملاًن أساسياًن في إشراك الصيادين الصغار والعاملين في مجال الصيد في عملية وضع وتنفيذ الخطوط التوجيهية، وفي السماح لهم بالتأثير على تنميتهم الخاصة وسبل عيشهم. وفي بعض الحالات، قد يكون من الضروري دعم عملية تنظيم أنشطة بديلة لكسب العيش، إنما حين يرغب صغار الصيادين والعاملون في مجال الصيد الاستمرار في ممارسة مهنتهم، ينبغي احترام رغبتهم هذه والإقرار بها على نحو ملائم في نظم إدارة مصائد الأسماك.

19- وأُثيرت بعض المخاوف في ما يتعلّق بممارسات الصيد المفرط، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والصيد المدمّر، ودُعيت الخطوط التوجيهية إلى معالجة هذه المسائل. وبموازاة ذلك، يجب أن تتمكن مجتمعات مصائد الأسماك الصغيرة النطاق من الحصول على خدمات اجتماعية من قبيل التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي. وعلى الصعيد الإقليمي، أُثيرت ضرورة الأخذ في الاعتبار مسألة الهجرة، والإقرار بحقوق المهاجرين. وينبغي إيلاء عناية خاصة إلى المجموعات الضعيفة، بما فيها المجموعات المتأثرة بالكوارث والطوارئ الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان على السواء. وتمّت الإشارة إلى الحاجة إلى إيجاد سبيل لإشراك الصيادين الصغار والعاملين في مجال الصيد في العمليات الإقليمية لوضع لسياسات، وإلى أهمية الشفافية.

حلقة عمل الخبراء

20- نظّمت الفاو من 7 إلى 1- فبراير/شباط 2012 حلقة عمل للخبراء حول الخطوط التوجيهية الدولية لتأمين استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في المقر الرئيسي للمنظمة في روما. وقد جمعت 30 خبيراً من الحكومة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية للمزيد من مناقشة الاعتبارات العامة التغطية الموضوعية في الخطوط التوجيهية، ولتعزيز الأفكار التي ظهرت في المشاورات الإقليمية والوطنية. وأكّدت المناقشات أن المبادئ الرئيسية العامة في الخطوط التوجيهية ينبغي أن تشمل الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان. وأمّا المبادئ المهمة الأخرى، والنهج، والأطر التي يمكن الرجوع إليها فتشمل التعاون، والإنصاف، والسلامة الاقتصادية، والنهج الشاملة والمتكاملة القائمة على النظم الإيكولوجية. والمفاهيم المهمة الأخرى هي التفاعل، وقابلية التكيّف، وقابلية التنفيذ. ومن شأن الخطوط التوجيهية أن تكمّل مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وأن تبني على مبادئها ونهجها.

21- ويُشجّع المشاركون على مواصلة تعزيز التعاون والشراكات، في ما يخص تطوير الخطوط التوجيهية وتنفيذها. وسيكون من الأهمية بمكان أن توضع، بالتوازي مع صياغة الخطوط التوجيهية بحدّ ذاتها، استراتيجية لكيفية دفع التنفيذ قدماً، والبحث عن تمويل لتطبيق الخطوط التوجيهية في البلدان النامية[9].

[9] مداخلات المشاركين في حلقة العمل متاحة على You Tube عبر وصلة على موقع الإنترنت الخاص بمنظمة الفاو (http://www.fao.org/fishery/ssf/guidelines/en)

22- وأشارت حلقة العمل إلى الحاجة إلى بناء جسور بين آراء مختلف أصحاب الشأن- داخل قطاع مصائد الأسماك وخارجه- لضمان الاتساق. واقتُرِح أيضاً أنه قد تبرز الحاجة إلى إيجاد رؤية جديدة لكيفية ضمان حصول مجتمعات الصيادين الصغار على الموارد، وإسناد مسؤوليات إدارة هذه الموارد لهم، بما يعكس الحاجة إلى الجمع بين أمن سبل المعيشة والاستدامة البيئية إذ لا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر.

23- وشدّد المشاركون على عدم وجوب النظر إلى قطاع مصائد الأسماك على أنه بحاجة إلى المعونة، أو مرهون بالتنمية، بل على أنه مساهم حقيقي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي ضمان أمن سبل المعيشة. ويجب أن تستند الخطوط التوجيهية إلى مجموعة من المثل العليا لتمكين هذا القطاع. وسيكون من المهم إيجاد الوعي بإمكانيات مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، إذا كانوا يحظون بالدعم وغير مهمّشين- وبناء الإرادة السياسية على المستويات كافة. وقد أُتيح تقرير هذا الاجتماع إلى جميع المندوبين.

تطوّرات أخرى

24- أُحرز تطوّر ملحوظ في النجاح في إنجاز المفاوضات حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية- الحيازة)[10] من قبل جماعة العمل المفتوحة العضوية التابعة لجنة الأمن الغذائي العالمي في مارس/آذار 2012، والموافقة الرسمية عليها في الدورة الخاصة للجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012. وتمثل هذه الخطوط التوجيهية الطوعية توافقاً دولياً مهماً فيما تستند سبل معيشة الكثيرين، وبخاصة فقراء الأرياف، على الوصول الآمن والمنصف إلى هذه الموارد ومراقبتها، بما فيها موارد مصائد الأسماك. فهي مصدر الغذاء والمأوى، وقاعدة الممارسات الاجتماعية، والثقافية والدينية، وعاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي. وإن مواءمة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة مع الخطوط التوجيهية بديهية، ولا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية. وقد استفادت عملية المفاوضات المثمرة حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة من الطرق المعدّلة لإشراك منظمات المجتمع المدني في لجنة الأمن الغذائي التي جرى إصلاحها.

25- وتتعاون منظمة الفاو أيضاً مع شركاء آخرين في عملية وضع الخطوط التوجيهية. وفي هذا الصدد، تمكّن التعاون من النجاح في تعبئة تمويل من خارج الميزانية لدعم مشاورات إضافية توجهها منظمات المجتمع المدني من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهي وكالتها الشقيقة الموجودة في روما. وأشار منتدى المزارعين التابع للصندوق في مداولاته خلال دورته عام 2012، إلى أنه يتعين على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومات على السواء أن تدعم اعتماد الخطوط التوجيهية وتنفيذها. وأوصى الاجتماع أيضاً بعقد جلسة خاصة عن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق خلال المنتدى القادم للمزارعين المزمع عقده في أوائل عام 2014.

[10] http://www.fao.org/cfs/cfs-home/cfs-land-tenure/en; http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en

26– وإن المقرر الخاص للأمم المتحدة للحق في الغذاء، السيد أوليفيه دو شاتر Mr. Olivier De Schutter، أحاط علماً، خلال زيارته إلى منظمة الفاو في يناير/كانون الثاني 2012، عن إعداد تقرير مواضيعي عن مصائد الأسماك، وعن الحق في الغذاء. وسوف يُرفَع هذا التقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وكذلك، إن المائدة المستديرة التي دعا إليها المقرّر الخاص في 2 و 3 أبريل/نيسان 2012 بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الفاو، نظرت في مساهمات سياسات وممارسات الصيد الحالية وتهديداتها بالنسبة إلى تحقيق الحق في الغذاء. وأقرّت حلقة العمل بالأهمية الحاسمة التي تكتسيها عملية وضع الخطوط التوجيهية وتنفيذها على نحو فعال، من أجل تعزيز مساهمة قطاع مصائد الأسماك في تحقيق الحق في الغذاء.

آفاق المستقبل

27– أعدّت منظمة الفاو مسودة صفر للخطوط التوجيهية بالاستناد إلى نتائج عمليات التشاور المختلفة، بما فيها حلقة عمل الخبراء التي انعقدت في فبراير/شباط 2012. والغاية من مسودة الصفر هذه هي الإحاطة علماً بعملية التشاور الإضافية التي سوف تجري خلال عام 2012، وسوف ترد في مسودة نص الخطوط التوجيهية التي سوف يتم إعدادها في بداية عام 2013 وتُرفَع إلى عملية التفاوض الرسمية. وفي ما يخص هذه العملية الأخيرة، حدّدت أمانة منظمة الفاو تاريخاً مؤقتاً للمشاورة الفنية الحكومية الدولية للفترة 20–24 مايو/أيار 2012.

28– وتوصي منظمة الفاو بوضع استراتيجيات تنفيذ للخطوط التوجيهية على مستويات مختلفة، بما في ذلك المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والعالمي. ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تحدّد الخطوات والإجراءات اللازمة، إضافة إلى الموارد ذات الصلة الواجب تعبئتها لتنفيذ الخطوط التوجيهية على نحو فعال. وفي هذا الصدد، يتم التذكير باتفاق لجنة مصائد الأسماك لعام 2011 لوضع وتنفيذ برنامج مساعدة على الصعيد العالمي يوفّر مزيداً من الدعم لوضع الخطوط التوجيهية، وبصورة خاصة لتنفيذها على نحو فعال. وسوف يستند هذا البرنامج إلى المكوّنات ذات الصلة في البرنامج من خارج الميزانية في منظمة الفاو بشأن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل الحدّ من الفقر وضمان الأمن الغذائي، ويضمّ من بين ركائزه بناء القدرات والتمكين، والتواصل، والتوعية.